الجبهة الوطنية التقدمية السورية دراسة في تكونها السياسي ونظامها الدستوري ١٩٧٢_١٩٧٩م

م.د. حيدر ناظم موحان الياسري

المديرية العامة لتربية الديوانية

nadamhaider42@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٨/ ٢/ ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث : ٢٧/ ٥/ ٢٠٢٤

الخلاصة :

عندما انطلقت الحركة التصحيحية بقيادة حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، أذاعت القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث بياناً على الشعب السوري في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، حددت فيه برنامجها على الصعيد الداخلي الذي تضمن حشد كل الطاقات التقدمية والشعبية ووضعها في خدمة المعركة، وتطوير العلاقات باتجاه جبهة وطنية تقدمية بقيادة حزب البعث، وتحقق ذلك المخاض السياسي العسير بعد سلسلة من الصراعات السياسية والانقلابات، عندما استجاب الأمناء العامون للقوى السياسية مع بعض العناصر الوطنية لوضع ميثاق للجبهة الوطنية التقدمية، ذات الإطار السياسي الذي تشكل من تجمع أحزاب القوى الوطنية التقدمية والشعبية بقيادة حزب البعث، وتوحدت أهدافها ومصالحها المشتركة من أجل حشد الطاقات وتعبئتها، وتنسيق المواقف، وترسيخ التعاون والعمل المشترك في المجالات كافة، وشكلت الجبهة أساساً راسخاً للوحدة الوطنية وأداة لأستنهاض طاقات الجماهير وقدراتها من أجل التحرير والتقدم وتحقيق الوحدة العربية، من أجل أعطاء الثورة العربية الأبعاد التحررية والوحدوية والاشتراكية من خلال مواجهتها للواقع ورؤيتها العلمية للمستقبل.

وكانت الجبهة الوطنية التقدمية مؤيدة للخطوات التي سار عليها حافظ الأسد في مجال العمل الداخلي والعربي والدولي، والذي أدى إلى خلق مناخ ملائم لقيام هذه الجبهة وأرسى دعائم بنائها، من واقع تحمّله قيادة الدولة والمجتمع منذ انقلاب آذار وحتى تسلمه السلطة، وإنّ ماحققه الأسد من انجازات في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، جعله مؤهلاً لأخذ موقع القيادة في هذه الجبهة، ولأن يكون الدعامة الأساسية في بنائها، ورسم سياستها العامة، وتنفيذ خططها في بناء المجتمع لتخطي واقع التجزئة والرجعية .

الكلمات المفتاحية : بدايات التأسيس للجبهة الوطنية التقدمية، النظام الدستوري للجبهة الوطنية التقدمية.

The Syrian National Progressive Front: A study of its political formation and its constitutional system 1972_1979 AD

M.D. Haider Nadim Mohan Al-Yasiri
General Directorate of Education in Diwaniyah
nadamhaider42@gmail.com

Date received: 28/2/2024
Acceptance date: 27/5/2024

Abstract:

When the corrective movement was launched under the leadership of Hafez al-Assad, President of the Syrian Arab Republic, the interim regional leadership of the Baath Party broadcast a statement to the Syrian people on November 16, 1970, in which it defined its program at the internal level, which included mobilizing all progressive and popular energies and putting them at the service of the battle, and developing relations towards a front. A progressive national front led by the Baath Party. This difficult political struggle was achieved after a series of political conflicts and coups, when the General Secretaries of the political forces responded with some national elements to draw up a charter for the National Progressive Front, the same political framework that was formed from the gathering of parties of progressive and popular national forces led by the Baath Party. Its common goals and interests were united in order to mobilize and mobilize energies, coordinate positions, and consolidate cooperation and joint action in all fields. The Front formed a solid basis for national unity and a tool for mobilizing the energies and capabilities of the masses for liberation, progress, and achieving Arab unity, in order to give the Arab Revolution the libertarian, unitary, and socialist dimensions of Through her confrontation with reality and her scientific vision for the future.

The National Progressive Front was supportive of the steps taken by President Hafez al-Assad in the field of internal, Arab and international work, which led to the creation of a suitable climate for the establishment of this front and laid the foundations for its construction, based on the fact that he bore the leadership of the state and society since the March coup until he assumed power, and the achievements that al-Assad achieved were In various political, social and economic fields, making him qualified to take a leadership position on this front, and to be the mainstay in building it, formulating its general policy, and implementing its plans in building society to overcome the reality of fragmentation and reactionism.

Keywords: The Syrian National Progressive Front: A study of its political formation and its constitutional system.

المقدمة:

تنشأ تحالفات في كل بلدان العالم، بين أحزاب سياسية، تستدعيها ظروف محددة، وغالباً ماتنشأ تلك التحالفات بين أحزاب تتشابه، أو تتقارب في الغاية والهدف، وقد تتباعد أحياناً، بسبب مايجري في عالم السياسة، إلاّ أنّا نرى أن التحالفات لاتدوم، بحكم حركة الحياة، فهي في تبدل مستمر، يفرضه الواقع المتغير، ومصالح الأطراف المتحالفة، وعلى أساس ذلك عمد حافظ الأسد إلى تحقيق المصالحة الوطنية والحزبية، وتكوين أطر وكوادر مؤسسات دستورية تعمل جاهدة في سبيل تطوير سورية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتحقق ذلك النشاط السياسي في تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية التي مثلت ذلك الهدف من التحالفات بين قوى الجماهير صاحبة المصلحة في التقدم والثورة، وتعزيز ممارساتها الديمقراطية، واطلاق طاقاتها الإبداعية.

فالجبهة هي محور النظام السياسي تبادر في القضايا السياسية وتمارس دوراً استشارياً في القضايا الآخرى، وتعمل في إطار ميثاقه، وتأخذ بالمبادرات المنطلقة من هذا الميثاق، فالجبهة الوطنية تأسست في ظرف سياسي معين بعد مخاضات عميقة التأثير في السياسات العربية، ولقيت لدى نشوئها صدىً قوياً في الأوساط السياسية، ومن هذا المنطلق ارتأينا الكتابة عن ذلك الحدث السياسي المهم بعنوان:(الجبهة الوطنية التقدمية السورية دراسة في تكونها السياسي ومؤسساتها الدستورية).

تطلبت طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تطرق المبحث الأول إلى بدايات التأسيس السياسي للجبهة الوطنية التقدمية، فيما سلط المبحث الثاني الضوء على النظام الدستوري للجبهة الوطنية التقدمية.

أما الخاتمة فقد أوضحت أبرز ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات إزاء الجبهة الوطنية التقدمية، من جهة تكونها، ونشاطها السياسي، ونظامها الدستوري، وقيادتها للسلطة في سورية من خلال إضفاء صفة الشرعية على حافظ الأسد، وقد ذُيلت هذه الدراسة بالهوامش والمصادر التي رفدت البحث بمعلومات قيمة عن الجبهة الوطنية التقدمية السورية.

المحور الأول: بدايات التأسيس للجبهة الوطنية التقدمية:

شكّل احداث جبهة تضم القوى الوطنية والتقدمية في سورية بقيادة حزب البعث[١]؛ إحدى طموحات الحركة التصحيحية وتقدمها، وذلك في إطار توحيد صفوف القوى التقدمية، وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب، وإخراج سورية من عزلتها، وتأكيد دورها الوطني والقومي على الصعيدين العربي والإقليمي، إذ جاء في البيان الصادر عن القيادة القطرية المؤقتة في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠م أنّ :" **القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث إذ تتسلم مسؤولياتها التأريخية في قيادة هذه المرحلة فإنها تعاهدكم على السير في أعمالها على صدى هذا**

البرنامج المستوحى من مقررات الحزب ومنطلقاته النظرية، وتحقيق أهداف الجماهير في الوحدة والحرية والاشتراكية، من أجل بناء مجتمع الصمود والتحرير وتحقيق شعار الكفاح المسلح لطرد المحتلين الصهاينة فإنه ينبغي حشد الطاقات التقدمية، والشعبية، ووضعها في خدمة المعركة، وذلك من خلال تطوير العلاقات باتجاه إقامة جبهة تقدمية بقيادة الحزب ... وأشار البيان إلى ضرورة "**تشكيل مجلس للشعب خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر يضم ممثلين عن الحزب والمنظمات الشعبية والمهنية والقوى والعناصر التقدمية بهدف ممارسة التشريع ووضع الدستور الدائم للبلاد**"[٢].

تولى حافظ الأسد[٣] عام ١٩٧١م نظام الحكم في سورية، وجاء بمشروع سياسي أقنع به أحزاباً وشرائح سياسية وشعبية واسعة، لإقامة جبهة وطنية تقدمية متطورة الصيغ تلبي رغبات الشعب ومصالحه، وإبرازها إلى حيز الوجود كخطوة على طريق تمتين جبهتها الداخلية، وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب السوري[٤]، وبعد مشاورات عديدة اصدر رئيس الجمهورية حافظ الأسد القرار رقم (٢٥) بتاريخ ٢٢ أيار لعام ١٩٧١ الذي يتضمن تشكيل لجنة برئاسة: محمود الأيوبي، وعضوية كل من: عبد الله الأحمر، واللواء عبد الرحمن خليفاوي[٥]، وعبدالحليم خدام[٦]، ومحمد حيدر، والعميد ناجي جميل، وعبد الغني قنوت، وجمال الأتاسي، ويوسف فيصل، ومصطفى الحلاج، وأديب النحوي وغيرهم، وكانت المهمة الأساسية الملقاة على عاتقهم بحث متممات الصيغة الجبهوية لعمل القوى الوطنية والتقدمية استناداً إلى ماجاء في بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث الصادر في ١٦ تشرين الثاني لعام ١٩٧٠، وفي ضوء المعطيات الواقعية لهذه المرحلة وبما يحقق وحدة الجماهير وتماسكها لمواجهة القوى الاستعمارية بما فيها الكيان الصهيوني الغاصب، وتبدأ اللجنة التي مر ذكرها آنفاً أعمالها بدعوة من رئيسها وترفع خلاصة مناقشاتها إلى رئيس الجمهورية[٧].

وتحقق ذلك الطموح عندما تم توقيع ميثاق الجبهة في ٧ آذار عام ١٩٧٢م ليشكل الجبهة الوطنية التقدمية السورية، بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والكفاح الوطني التقدمي في سبيل بناء المجتمع الاشتراكي الموحد، وتوحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية، وجسد حافظ الأسد ثمرة التأسيس بقوله: "**سرنا أشواطاً كبيرة على طريق الديمقراطية الشعبية، فقامت المؤسسات الدستورية ومارست سلطاتها بكفاءة، وقامت الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة الحزب، ثمرة هامة لجهود هامة من أجل الوحدة الوطنية، وركيزة من أهم ركائزها**"[٨]، ولمناسبة التأسيس يقول محمد زهير مشارفة:"**إن الرئيس حافظ الأسد كان يرى ضرورة قيام جبهة تضم كل الأحزاب والقوى التي يجمعها خط وطني عريق قبل عام ١٩٧٠ أي قبل قيام الحركة التصحيحية، وتعتبر تجربة رائدة ليس على الصعيد العربي فحسب وإنما على الصعيد العالمي**"[٩].

جمعت الجبهة الوطنية بين صفوفها عدة أحزاب معترف بها رسمياً، كما أنها ضمّتْ ممثلين عن منظمتين شعبيتين كبيرتين هما: الاتحاد العام لنقابات العمل واتحاد الفلاحين، انسجاماً مع فكر الحزب الذي يعتبر أن

العمال والفلاحين هما القاعدة الأساسية له، ويمثلون أوسع القطاعات الشعبية في البلد، وتتجسد قيادة الحزب للمجتمع من خلال المنظمات الشعبية التي يشرف عليها مباشرة ويقرر سياساتها، وذلك من أجل توسيع قاعدته الشعبية وتطبيق مفهومه للديمقراطية الشعبية، ومن هذه المنظمات هي: اتحاد نقابات العمال، واتحاد الفلاحين، والاتحاد العام النسائي، واتحاد شبيبة الثورة، ونقابة المعلمين، ومنظمة طلائع البعث، إضافة إلى منظمات مهنية أخرى[١٠].

بناءً على ماتقدم فإنّ الجبهة الوطنية كانت حاجة موضوعية تتطلبها الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها سورية، من خلال توحيد القوى الوطنية التقدمية التي تؤلف أطراف الجبهة، والذي سيضاعف من قدرتها على نطاق البلاد، ويزيد من فعاليتها لتحقيق الأهداف الوطنية التقدمية.

فالجبهة تنظيم سياسي موحّد مثّلَ ائتلافاً للقوى الوطنية التقدمية في سورية لتمثل شكلاً من أشكال الانفتاح والاستقرار السياسي في سورية، وتحقيق مزيد من التلاحم والتفاعل، وتكوين رأي وطني موحد حول مختلف الاتجاهات، ولتعميق التحالف بين قوى الجماهير صاحبة المصلحة في التقدم والثورة، وتعزيز ممارستها الديمقراطية، وضمت الجبهة استناداً **للمادة (٣)** من النظام الاساسي؛ مجموعة من الأحزاب السياسية المؤتلفة منها[١١]:

١. حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يمثل قيادة الجبهة الوطنية التقدمية.
٢. حزب الاتحاد الاشتراكي العربي[١٢] (وهو من بقايا التنظيم الناصري أيام الوحدة المصرية_ السورية) بزعامة جمال الأتاسي.
٣. الحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش[١٣].
٤. تنظيم الوحدويين الاشتراكيين[١٤] بقيادة مصطفى الحلاج، وسامي صوفان، وفايز إسماعيل.
٥. حركة الاشتراكيين العرب[١٥](جماعة أكرم الحوراني[١٦]) الذين انشقوا إلى قسمين:
   أ- قسم مؤيد للجبهة الوطنية بقيادة عبد الغني قنوت.
   ب- قسم معارض للجبهة بقيادة رياض المالكي.

بناءً على ماتقدم وفي ظل الظروف الحرجة التي مرت بها سورية بعد سلسلة من الاضطرابات والانقلابات وعدم الاستقرار السياسي؛ كان لابد من إقامة جبهة وطنية تقدمية في ظل هذه المرحلة السياسية الهامة، وتصفية جميع المعوقات والسلبيات التي كانت قائمة بين القوى التقدمية، وتوفير مناخ من الثقة والتعاون لصياغة مفهوم متكامل عن العمل الجبهوي الذي تمثل في الجبهة الوطنية التقدمية، بهدف تعزيز مكانة سورية، والتصدي المشترك لمهام المرحلة المقبلة، وتحقيق نوع من التوازن والاستقرار السياسي، وتنشيط مؤسسات الدولة وزيادة فعاليتها في العمل الوطني.

المحور الثاني: النظام الدستوري للجبهة الوطنية التقدمية:

كانت الجبهة الوطنية التقدمية أحد أبرز انجازات الحركة التصحيحية، والإطار السياسي المناسب لتوجهات حافظ الأسد، إذ ضمت هذه الجبهة جميع القوى الوطنية والتقدمية في سورية لتحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا، وسعياً لبلوغ الغايات الكبرى في ميادين العمل والبناء، إذ جاء في مقدمة ميثاق الجبهة، بإنّها: "**تأتي لتعزيز كفاحنا الوطني التقدمي في سبيل بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهي سبيلنا للالتفاف حول النظام التقدمي في هذا البلد، ولترسيخ دعائمه وحماية منجزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، وأشارت المقدمة كذلك **إلى الدور الذي لعبته ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر في تفاعل حركة الثورة العربية مع حركات التحرر العالمية والتجارب الاشتراكية**، وأكدت الجبهة **على ان ماحققه الحزب من انجازات في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هو المؤهل لأخذ موقع القيادة في الجبهة، ويكون الدعامة الأساسية في بنائها، وتتجسد قيادة الحزب للجبهة بتمثيله بالأكثرية في مؤسسات هذه الجبهة جميعها، وبأن يكون منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجهاً أساسياً لها في رسم سياستها وتنفيذ خططها العامة**"[١٧].

تضمن ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية على الصعيد الداخلي والقومي والدولي، وضع منهاج مرحلي جديد يكون إطاراً مستوعباً للبرامج التفصيلية، فعلى الصعيد الداخلي، الانطلاق من أهداف واحدة، وهي الوحدة والحرية والاشتراكية، والعمل الجاد من أجل الوصول بالحوار الإيجابي، إلى التنظيم السياسي الموحد، ونص الميثاق على مبادئ راسخة من أنه لاصلح ولاتفاوض مع الكيان الصهيوني، ولاتنازل عن أي شبر من الأراضي العربية المحتلة، ودعم المقاومة الفلسطينية دعماً كاملاً، وهذا الهدف يتقدم جميع الأهداف المرحلية الأخرى، والعمل على استكمال بناء النظام الديمقراطي الشعبي ومؤسساته الدستورية ومجالسه المحلية، على أساس تحقيق السيادة الكاملة للشعب، ونص ميثاقها أيضاً على أن القيادة المركزية للجبهة الوطنية مسؤولة عن سياسة سورية الداخلية والخارجية وتعزيز الوحدة الوطنية، وأن مهمتها تتضمن إقرار مسائل الحرب والسلام، والعمل على توفير جميع الطاقات لدعم القوات المسلحة في الصمود والمواجهة[١٨]، كما يجب أن ينتفي أي صراع أو تناحر في مجال الجيش والقوات المسلحة بوجه خاص، وعدم القيام بأي نشاط حزبي أو تكتلي داخل المؤسسة العسكرية، والسعي لرسم التوجه السياسي العام للدولة، وإقرار الخطة الخمسية، ومناقشة السياسة الاقتصادية لتحقيق بناء القاعدة الاقتصادية على أساس من التخطيط العلمي الشامل لمرافق البلاد وثرواتها وطاقاتها المادية والبشرية[١٩].

يتبين لنا من ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية أنه جعل تجربة الجبهة في سورية نموذجاً يُقتدى به في الوطن العربي، لتلتقي القوى الوطنية التقدمية في جبهة واحدة ضد قوى الاستعمار والرجعية، ولتحقيق اهداف الأمة العربية.

فيما أعلنت الجبهة الوطنية التقدمية في سياستها التزامها بالمبادئ والأسس على **الصعيد الدولي** بالنقاط الآتية[٢٠]:

١. ان الصهيونية العالمية هي العدو الأول والمباشر لأمتنا العربية، وإنّ التناقض الرئيسي هو بين أمتنا من جهة وبين الصهيونية والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة من جهة آخرى.
٢. إنّ الدول الاشتراكية الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق هي القوة الدولية الرئيسية التي تقف إلى جانب قضايانا في مختلف المحافل الدولية، وهي التي تقدم لشعبنا مختلف أنواع الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي.
٣. توسيع علاقات الجبهة بالشعوب والدول الإسلامية ودول العالم الثالث، وتعزيزها بما يخدم القضايا القومية والأهداف المشتركة مع تلك الشعوب.
٤. الاستفادة من المواقف الإيجابية لدول أوروبا الغربية ولجميع دول العالم، وتطوير العلاقات الخارجية مع هذه الدول بما يخدم تطوير موقفها من قضايانا القومية ولاسيما قضية فلسطين ومعركة التحرير.

بينما يتحتم على الجبهة الوطنية التقدمية السورية وإيماناً منها بوحدة المصير العربي ووحدة التراب ووحدة التاريخ؛ الانطلاق من أهداف محددة هي الوحدة والحرية والاشتراكية، والتزامها في **سياستها القومية العربية** بالمبادئ الاساسية الآتية[٢١]:

١. إنّ وحدة المصير العربي، وتطلع الجماهير إلى الوحدة، هما الإطار الطبيعي لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد المتحرر من الاستعمار والتخلف، والقادر على مواجهة التحديات والإسهام في صناعة التقدم البشري والحضارة الإنسانية، من أجل تحقيق خطوات وحدوية في ضوء الواقع العربي الراهن، آخذةً بعين الاعتبار مايأتي:

أ- إنّ الوحدة العربية لايمكن ان تأتي إلاّ تعبيراً عن إرادة حرة لشعوب حرة، متحررة من السيطرة الأجنبية، قادرة على مواجهة الاستعمار والصهيونية.

ب- إنّ مواجهة ظروف المرحلة الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية، ولاسيما بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧، تقتضي تدعيم كل خطوة وحدوية في سبيل المعركة، ولذلك فإن الجبهة الوطنية التقدمية تدعم اتحاد الجمهوريات العربية[٢٢] باعتبارها الأداة الرئيسية للأمة في معركة التحرير.

٢. تؤمن الجبهة بضرورة تعاون عربي جدّي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بما يخدم أهداف الأمة المرحلية والاستراتيجية.

٣. الثروة البترولية في الوطن العربي لايمكن أنْ تكون مسألة قطرية تُعالج من خلال واقع التجزئة، بل هي قضية قومية لارتباطها بحرية الوطن العربي وقضيته الكبرى فلسطين المحتلة، ولذلك فهي رافضة لعزل البترول عن الاهداف القومية للأمة العربية.

٤. إنّ وحدة القوى الوطنية التقدمية العربية هدف استراتيجي يرتكز على التحليل العلمي لتطور المجتمع العربي، والذي تفرضه الظروف الموضوعية للنضال العربي، فالإيمان بهذا الهدف يعتبر من أولويات تحقيق أمتن أنواع التعاون والارتباط بين هذه القوى.

٥. إنّ السياسة العربية للجبهة الوطنية التقدمية، تقاوم وبدون تحفظ وفي مختلف المجالات، جميع الحركات الانفصالية، لإيمانها بوحدة تراب الوطن، وترى أنّ كل محاولة لإثارة التفرقة العنصرية أو الدينية أو الإقليمية بين مواطني الوطن هي من أساليب الاستعمار.

٦. إنّ قضية فلسطين هي من قضايانا المصيرية، ولذلك فإنّ سياسة الجبهة الوطنية تجاه القضية الفلسطينية تضمنت الآتي[٢٣]:

- حشد الامكانيات والطاقات والجهود كلها من أجل معركة التحرير، وتحديد علاقات التعاون مع الدول العربية في ضوء ماتقدمه هذه الدول لقضية التحرير والقضية الفلسطينية.
- إنّ الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني في أرضه، ووطنه، حقوق مقدسة لايجوز التفريط فيها ولا المساومة عليها.
- لاصلح ولاتفاوض مع الصهيونية، ولاتنازل عن أي شبر من الأراضي العربية المحتلة.
- تقديم الدعم الكامل للقضية الفلسطينية، باعتبارها من فصائل حركة التحرير العربية، والالتزام بمبدأ الأخذ بيدها والتعاون معها من أجل وحدتها، وحمايتها من التآمر عليها.

تألفت الجبهة الوطنية التقدمية في الجمهورية العربية السورية كونها مؤسسة دستورية وفق **المادة (٧)**، من المؤسسات الآتية[٢٤]:

١. القيادة المركزية: وتقوم بالمهام الآتية[٢٥]:

أ- وضع الميثاق موضع التطبيق.

ب- وضع الخطط المرحلية بعيدة المدى لعمل الجبهة وتنسيق النشاط السياسي والشعبي بين أطرافها، ودراسة القضايا الطارئة داخلياً وعربياً ودولياً، ويصدر عن كل اجتماع بيان يُعلن في وسائل الإعلام.

ج- تسمية القيادات الفرعية للجبهة في المحافظات، وإقرار نظام عملها واجتماعاتها وتوجيه نشاطاتها، وتنسيق المواقف في انتخابات النقابات كافة، ومجالس الإدارة المحلية، ومجلس الشعب.

د- تتشكل المكاتب واللجان اللازمة لحماية مهامها ووضع نظام عملها واجتماعاتها.

هـ- وضع ميزانية الجبهة ووسائل تمويلها وأوجه إنفاقها.

و- الإسهام الفعّال في جميع المناسبات الوطنية والقومية.

٢. القيادات الفرعية في المحافظات التي تتشكل بقرار من القيادة المركزية للجبهة.

٣. المكاتب واللجان المتخصصة التي تقدم لها الدراسات والاستشارات والتي تنحصر مهامها بتنفيذ قرارات وتعليمات القيادة المركزية للجبهة، وتمارس أعمالها ونشاطاتها في الحدود التي ترسمها لها، وهذه المكاتب هي: مكتب التنسيق والاتصال، ومكتب التوجيه، والمكتب الاقتصادي.

وبحسب **المادة** (٨) من النظام الأساسي للجبهة تتشكل القيادة المركزية من رئيس الجبهة (رئيس الجمهورية العربية السورية) للحزب إلى جانبه (١٧ عضواً)[٢٦]، (٩) أعضاء منهم يمثلون الحزب، و(٨) أعضاء يمثلون بقية أطراف الجبهة بنسبة مُمَثِّلَينِ لكل طرف[٢٧]، أمّا المهام والصلاحيات لرئيس الجمهورية فأكدتها المادة (١٣)[٢٨]:

١. يرأس الاجتماعات الدورية والاستثنائية للقيادة المركزية ويدعو لجلساتها ويدير اجتماعاتها ويضع جدول أعمال الجلسات

٢. يشرف على تنفيذ قرارات القيادة المركزية ونشاطات قيادات الفروع والمكاتب واللجان.

٣. هو الناطق الرسمي باسم الجبهة والموقع لقراراتها وبياناتها

٤. يشرف على تطبيق أحكام الميثاق والنظام الأساسي وهو المرجع في تفسير النصوص عندما يقع إشكال أو اختلاف في التفسير بين اطراف الجبهة.

٥. يحتفظ بسجل وقائع جلسات القيادة المركزية ووثائقها.

وبيّنت المادة (١٤) أنه "يحق لرئيس الجبهة أن يُنيب عنه بقرار منه، أحد أعضاء القيادة المركزية للقيام بمهماته أو بعض منها"، وأكدت المادة (١٥) على أنْ "يكون لرئيس الجبهة أمانة سر تقوم بالأعمال الإدارية التي يُكلفها بها رئيس الجبهة ويصدر بتسمية عناصرها، وتحديد مهماتها بقرار من رئيس الجبهة"[٢٩]، بينما أشارت المادة (٢٣) إلى أنه "تُتخذ القرارات بأكثرية الحاضرين ، باستثناء مانص على خلافه في هذا النظام"، إلاّ أنّ المادة (٢٤) أعطت " لرئيس الجلسة أن يكون صوته مرجحاً في حال تساوت الأصوات"، فيما ألزمت المادة (٢٥) "أطراف الجبهة الوطنية التقدمية بتطبيق قرارات القيادة المركزية، في حدود ماجاء في الميثاق والنظام الأساسي"، واختتم النظام الأساسي للجبهة الوطنية التقدمية: أنه "يعتبر هذا النظام الأساسي جزءاً وتبعاً للميثاق ولايجري تعديله إلاّ من ثلثي أعضاء القيادة المركزية للجبهة" المادة (٢٩)[٣٠].

تشكلت لجنة لصياغة الدستور السوري الدائم ترأسها فهمي اليوسف عضو القيادة القطرية للحزب[٣١]، وأشارت اللجنة الدستورية إلى عدم تعارض مشروع الدستور الجديد مع الدستور السابق لاتحاد الجمهوريات العربية المتحدة [٣٢]، وتم دعوة المواطنين السوريين للاستفتاء على الدستور في ١٢ آذار الموافق لعام ١٩٧٣ وفق المرسوم التشريعي الصادر **رقم (١٩٩)**، وفي ضوء ذلك صدرت نتائج الاستفتاء الشعبي على الدستور بقرار من وزارة الداخلية في ١٣ آذار ١٩٧٣، وتم نشر الدستور الجديد بالجريدة الرسمية السورية بناءً على المرسوم **رقم (٢٠٨)**، وقد وضع على أساس دستور عام ١٩٧١ وجاء مشابهاً له في المواد الأساسية مع بعض التعديلات والإضافات وعرف بـ "**دستور الرئيس حافظ الأسد**" أو"**الدستور الدائم**" للجمهورية العربية السورية[٣٣]، وتضمن الدستور أربعة أبواب[٣٤].

استندت الجبهة الوطنية التقدمية إلى شرعية دستور عام ١٩٧٣م في مهامها وأهدافها عبر إقرار الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية، وتم تحديد دور الجبهة وترسيخ وجودها ونفوذها على بقية مؤسسات الدولة في **المادة الثامنة** من دستور ١٩٧٣ التي حددت ان "**حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية**"[٣٥]، وإنّ المادة الثامنة من الدستور السوري رسخت شرعية الحزب الثورية على اعتبار أنّه مكلف برسم سياسة الدولة من خلال مؤتمراته ومؤسساته التنظيمية، وهو من قام بـ (انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣م) فله الحق في قيادة المجتمع، وللأمين العام رئيس الجمهورية حافظ الأسد الدور السياسي والدستوري في قيادة الدولة، إذ أكدت قيادة الحزب في بيانٍ لها:" **إن احتشاد الجماهير حول قائدها لن ينتقص من دور القيادة الجماعية، طالما أن الرئيس حافظ الاسد عضو في الحزب وملتزم بقراراته**"[٣٦].

قنَّن نظام الأسد سيطرة حزب البعث على مجلس الشعب، وعلى بقية مؤسسات الدولة، من خلال فرض المادة الثامنة من دستور ١٩٧٣م، والتي ألغت أيضاً مبادئ الديمقراطية والحق في الاختلاف وتداول السلطة والتعددية السياسية في المجتمع على الرغم من وجود أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية (الشكلية) التي لم تأتلف لو لم تحقق شروط الحزب في الدستور الدائم، والتي أصبحت فيما بعد أحزاباً صوريةً لاوجود لها في الشارع السياسي [٣٧]، ويتبين من **المادة الثامنة** التي اعطت الحزب الدور القيادي في المجتمع والدولة وقيادة الجبهة؛ مدى ابتعاد عدد من القوى السياسية عن المشاركة في الجبهة، وانسحاب عدد من التيارات السياسية والانشقاق عن أحزابها بعد موافقتها على صيغة الجبهة بداية الأمر، إذ يرى حسن عبد العظيم أمين التجمع الوطني الديمقراطي:"**أنه عند إطلاق تجربة الجبهة الوطنية التقدمية تمت الموافقة على صيغة العمل الجبهوي والمشاركة في السلطة في المرحلة الأولى، إلاّ أنه بعد إقرار المادة الثامنة من الدستور السوري أصبحت**

الجبهة بمثابة ديكور سياسي، الأمر الذي دفع باتجاه الخروج منها بالانشقاق عن الاتحاد الاشتراكي الذي بقي مشاركاً في الجبهة"[٣٨].

إلاّ أنه يتبين لنا أنّ الغرض الأساس لتشكيل الجبهة كما أسلفنا، هو إعطاء الأسد شرعيةً دستورية وغطاءً سياسياً ديمقراطياً لتوطيد دعائم حكمه، بمعنى أعم انتقال مركز ثقل السلطة من الحزب القائد إلى الرئيس القائد، قائد الدولة والشعب، ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وصاحب الحق الدستوري في التشريع، وحل مجلس الشعب ورد قوانينه إليه وعدم تصديقها.

أكد حافظ الأسد أنّ تجربة العمل الجبهوي في سورية ، كانت تجربة مميزة وواقعية انطلقت من رؤية واضحة لمقتضيات المصلحة الوطنية، وإنها تجربة حيوية تستجيب لمتطلبات العمل الوطني والقومي كافة، وأشار حافظ الأسد في كلمة ألقاها أمام مجلس الشعب في الدور التشريعي إلى: "**أن الصيغة الحالية للجبهة الوطنية التقدمية، هي حصيلة جهود بذلت في إطار رؤية واضحة لمصلحة الوطن، وقد جاءت متلائمة مع مقتضيات المرحلة الراهنة التي يمر بها البلد، وعندما يحين الوقت لتطوير هذه الصيغة سيكون التطوير منسجماً مع مقتضيات المرحلة المقبلة، وفي إطار نفس الرؤية الواضحة لمصلحة الوطن والشعب، وبما يوفر للجبهة شمولاً أوسع وقدرة أوفر على استيعاب جماهير الشعب وتطوير نضالها**"[٣٩].

ترأس رئيس الجمهورية حافظ الأسد أول اجتماعٍ له في مقر القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في ٢٢ نيسان عام ١٩٧٢م، وبحث موضوع أسلوب العمل في الجبهة ، وقرر تشكيل لجنة لإجراء دراسة مستوفية حول هذا الموضوع، وتقديم المقترحات المناسبة في الاجتماع المقبل للقيادة المركزية للجبهة، وتوضحت الاتجاهات الأساسية في عمل الجبهة بالقرارات التي صدرت في الاجتماع المشترك الذي عقدته الجبهة مع القيادة القطرية للحزب في ٢٦ أيلول عام ١٩٧٩م، وكان من مخرجات هذا الاجتماع هو الخروج بالتوصيات التي نصت على مايلي[٤٠]:

- **على مستوى أجهزة الدولة:**

١. التطبيق الحازم لمبدأ سيادة القانون.
٢. عدم ممارسة المسؤولية السياسية إلاّ في حدود القانون ومحاسبة كل من يأمر بمخالفة القانون أو ينفذ ذلك، وتحقيق انضباط عام في أجهزة الدولة ومؤسساتها.
٣. تعزيز سلطة القضاء من خلال:

أ- تبسيط إجراءات التقاضي، وتأمين مستلزمات ذلك بما يؤدي إلى سرعة البت في القضايا المعروضة أمام القضاء.

ب- احترام الأحكام القضائية وتنفيذها حتماً، مع حصر مهمة محاكم أمن الدولة في الجرائم الواقعة على أمن الدولة.

٤. دراسة سلطات وصلاحيات مؤسسة مجلس الوزراء ولجانه، ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ومعاونيهم والمحافظين والمدراء العامين، وتحديد هذه الصلاحيات بما يعزز إمكانية قيامهم بأعباء مسؤولياتهم على الوجه الأفضل، وذلك لتحقيق مبدأ الإنسان المناسب في المكان المناسب.

- **على مستوى الاقتصاد:**

١. التأكيد على أولوية القطاع العام والعمل المتواصل لتوطيد مواقعه وتطويره كأساس في التنمية وفي تحسين أحوال الشعب وجماهيره الكادحة، والاستفادة من القطاع الخاص المنتج الزراعي والصناعي بما يساند القطاع العام ويساهم معه في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

٢. الاهتمام باختيار العناصر القيادية لمؤسسات وشركات القطاع العام من ذوي الخبرة والكفاءة، واعطاء الكوادر الفنية مزيداً من الاهتمام نوعاً وكماً وتأهيلها لكي تتحمل مسؤولياتها في التنمية والتحويل الاشتراكي.

٣. السعي لإيجاد التوازن بين الأجور والأسعار مع تحقيق التوازن بين الانفاق والموارد وبين الانتاج والاستهلاك، والتأكيد على دور المراقبة والمحاسبة المستمرة للمقصرين، والغاء دور الوسطاء والسماسرة.

٤. تكون الأولويات في الخطة الخمسية المقلبة على الشكل التالي:

أ- التشغيل الأمثل لمشاريعنا الاقتصادية القائمة التي هي قيد الإنجاز أو التي سيخطط لإقامتها في الاستثمار المنتج بأسرع وقت ممكن.

ب- تحقيق تنمية واسعة وسريعة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، واعتبار تنمية الريف وتطويره المهمة الأولى من مهام خططنا الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التنقيب عن الثروات الطبيعية في باطن الأرض واستثمار مايثبت البحث العلمي اقتصادية استثماره.

٥. ضغط النفقات الحكومية في مختلف المجالات ومكافحة التهريب بشكل جدي وفعّال.

- **على مستوى مجلس الشعب**[٤١]:

١. التأكيد على أعضاء مجلس الشعب بممارسة دورهم في المناقشة وتقديم الاقتراحات بحرية ومسؤولية.

٢. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بأعمال مجلس الشعب ومناقشاته، ودعم المجلس لممارسة دور فعال في الرقابة الشعبية على أجهزة السلطة والإدارة العامة.

- **في الإدارة المحلية:**

١. تشكيل لجنة خاصة لدراسة مدى ممارسة مجالس الإدارة المحلية في المحافظات ومكاتبها التنفيذية وصلاحياتها.إصدار القرارات واتخاذ الإجراءات التي تمكن مجالس الإدارة المحلية ومكاتبها من ممارسة دورها بشكل كامل ولاسيما في:

أ- تحقيق الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة.

ب- وضع وتنفيذ خطط المحافظة

ج- قيادة أجهزة الدولة المحلية قيادة حقيقية

٢. التهيئة للانتقال إلى المرحلة التالية في تطبيق الإدارة المحلية.

- **على مستوى الجبهة الوطنية التقدمية[٤٢]:**

١. تشكيل لجنة من قيادة الجبهة تدرس صيغة تطوير الجبهة، وتستعين بمن تراه من المواطنين من ذوي الفعاليات المختلفة، وبالمناقشات الواسعة التي تجريها بمختلف الوسائط.

٢. زيادة فعالية الجبهة ونشاطها واتصالاتهاعلى الصعيدين الداخلي والخارجي لشرح المهام المطروحة أمام بلادنا والتصدي لأعدائها.

٣. تحديد دقيق لصلاحيات القيادة المركزية للجبهة بما يزيد عن مشاركتها في تحمل المسؤولية القيادية، واستحداث مقرات لفروع الجبهة في المحافظات.

أشار عدد من أعضاء القيادة المركزية للجبهة ومنهم: فوزي الكيالي، وفايز إسماعيل، عبد العزيز عثمان، وإسماعيل القاضي، ودرويش الزوني ..وغيرهم؛ إلا أنَّ أعضاء قيادة الجبهة تتم معاملتهم معاملة الوزراء في الراتب والتعويضات والتقاعد وفق أحكام القانون الذي نص[٤٣]:

المادة (١): يعامل أعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، الذين يتم تسميتهم بقرار من رئيس الجمهورية، معاملة الوزراء في الراتب والتعويضات التقاعد.

المادة (٢): لايجوز الجمع بين الراتب والتعويضات التي يتقاضاها عضو القيادة المركزية للجبهة بمقتضى أحكام هذا القانون، وبين أي راتب آخر أو تعويض آخر أو معاش يتقاضاه من أي جهة حكومة أو رسمية.

المادة (٣): تصرف رواتب وتعويضات أعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية من ميزانية رئاسة الجمهورية.

المادة (٤): يختص رئيس الجمهورية في تفسير أحكام هذا القانون.

تأسيساً على ماتقدم فإنّه نه على الرغم من أن الجبهة الوطنية التقدمية جردت الأحزاب المنضوية تحت سلطتها من سلطة القرار السياسي، واكتفت بأن جعلت مهماتها تنحصر في حضور الاحتفالات والمهرجانات

الرسمية، وإرسال البرقيات والوفود، إلاّ أنَّ تجربة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، تعتبر تجربة رائدة للعمل السياسي في سورية، محققة الأهداف الوطنية والقومية العليا لجماهير الشعب، ومتسمة بالحيوية والمرونة، والواقعية والموضوعية.

الخاتمة

أفصح البحث عن إيضاحات مهمة لأهم التطورات السياسية والدستورية للجبهة الوطنية التقدمية في سورية، وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

١. تحققت في ظل الحركة التصحيحية خطوة سياسية هامة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية والتعددية السياسية، هي تكّون الجبهة الوطنية التقدمية بهدف حماية النظام التقدمي للجمهورية العربية السورية وتحقيق مكتسبات الجماهير.

٢. أصبحت الجبهة الوطنية التقدمية في مقدمة المؤسسات الدستورية والديمقراطية، وهذا ما أكده الدستور السوري، إذ تتطلع قيادة الجبهة إلى المزيد من التطوير في هيكلة النظام السياسي، وتمثيل صيغة متقدمة في التعددية الحزبية في مرحلة العمل الثوري.

٣. تدعيم التفاعل بين أطراف الجبهة وصولاً إلى التنظيم السياسي الواحد، لتعبئة الشعب وتوعيته والتفاعل معه وصولاً إلى الوحدة الوطنية في الداخل، وإشاعة مناخٍ صحيٍّ من الحرية السياسية والاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي.

٤. قيام جبهة وطنية تقدمية على المستوى القومي، لإقامة الحركة العربية الواحدة، من أجل تعزيز التضامن العربي الهادف إلى الوحدة العربية، والدفاع عن القضية الفلسطينية، واعتبارها من أولويات مهام الجبهة.

٥. إنّ التعددية والمشاركة السياسية في الحكم في إطار العمل الجبهوي القائم بصيغته (الجبهة الوطنية التقدمية)؛ لايمكن الادعاء بأنها بلغت الكمال في الحياة الديمقراطية أو أنها تعتبر النموذج الأمثل في العمل الحزبي السياسي، إلاّ أنه يمكن القول بأنها خطوة جسورة بالاتجاه الصحيح لتحقيق نوع من التوازن والاستقرار السياسي.

الهوامش:

(١) حزب البعث العربي: يعد أهم ظاهرة حزبية ظهرت في سورية في القرن العشرين، وكانت أفكار ومبادئ عصبة العمل القومي هي الأساس الذي انبنى عليه الحزب على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وتم الاعلان عنه في نيسان ١٩٤٣م، وأصدر صحيفة (البعث) في تموز ١٩٤٦م، وفي آذار ١٩٥٤ حصل دمج للبعث العربي بالحزب العربي الاشتراكي الذي يرأسه أكرم الحوراني وانتخب عفلق أميناً عاماً للحزب الجديد "حزب البعث العربي الاشتراكي" وأهدافه هي الوحدة والحرية والاشتراكية، وعدّ البعث قضية فلسطين أهم قضية في حياة العرب. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥م، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دمشق_١٩٥٥، ص٢٣٣_٢٣٥؛ عبدالله حنا، صفحات من تأريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت_٢٠١٨، ص١٨٦_١٩١.

(٢) عثمان هاشم، الاحزاب السياسية في سورية: العلنية والسرية، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت_٢٠٠١، ص٤٢٩؛ خالد محمد حسين، سورية المعاصرة ١٩٦٣_١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت_٢٠٢٠، ص١١٦.

(٣) حافظ الأسد: ولد عام ١٩٢٨م في قرية القرداحة بمحافظة اللاذقية، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية ومن ثمّ انضم إلى حزب البعث عام ١٩٤٦م، انتسب عام ١٩٥٢م إلى المدرسة الحربية في حمص وتخرج منها عام ١٩٥٥م طياراً في سلاح الجو برتبة ملازم طيار، وكان في القاهرة خلال إقامة الوحدة بين سورية ومصر وانضم إلى بعض رفاقه في الحزب من بينهم صلاح جديد ومحمد عمران في تشكيل اللجنة العسكرية، التي كان من المقدر لها أن تلعب دوراً هاماً في انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣م في دمشق عندما تفككت الوحدة، توفي في ١ حزيران عام ٢٠٠٠م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، سير وتراجم، ٣٠ آب ١٩٧٨، ملفة رقم س ـ١/ ١٩٠١.

(٤) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية ١٩١٨_٢٠٠٠ دراسة نقدية، ط١، دار الجابية، دمشق_٢٠٠٨، ص٤٢٩_٤٣٠.

(٥) عبد الرحمن الخليفاوي: ولد في دمشق عام ١٩٣٠م من أصل جزائري لعائلة كانت قد نفيت إلى سورية في الوقت الذي نفي فيه الأمير عبد القادر الجزائري، أكمل دراسته في العاصمة السورية دمشق ثم التحق بالمدرسة الحربية، وبعد ذلك أصبح عضواً في حزب البعث ثم عُيّن محافظاً لحمص ثم لمدينة حماة ثم رئيساً للشعبة السياسية في الجيش السوري، وبقي بعيداً عن الصراعات الداخلية التي كانت تعصف بالحزب، وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٠ أعلن تأييده للأسد في نزاعه مع الجناح المدني لصلاح جديد وتم تعيينه وزيراً للداخلية في أول وزارة تشكلت في ٢١ تشرين الثاني بعد قيام الحركة التصحيحية، توفي ٢٠٠٩م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، سير وتراجم، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٧، ملفة رقم س _١/ ١٩٠٦.

(٦) عبد الحليم خدام: من رجالات حافظ الأسد، من مدينة بانياس الساحلية، عمل محامياً ومدير مدرسة قبل أن يصبح محافظاً بالستينات في حماة ثم القنيطرة عندما سقطت القنيطرة في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وأخيراً عمل محافظاً لمدينة دمشق، ثم تدرج في نهاية الستينيات إلى منصب وزير الاقتصاد والتجارة والخارجية، ثم أصبح وزيراً للداخلية، توفي عام ٢٠٢٠م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: محمد نذير سلمان، لماذا سوريا حرب وسلام خلال مائة عام ١٩١٨_٢٠١٨م، ج٢، دار رسلان، دمشق_٢٠١٨، ص٧٦؛ يحيى سُليمان قسام، موسوعة سوريا البُنية والبُناة ١٩١٨_٢٠٠٥، مج١، ج٣، ط١، دار المجد، دمشق_٢٠٠٧، ص١٥.

[٧]عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٢٩؛ محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية: دراسة تحليلية ونقدية لواقع العمل الحزبي مابين ١٩٧٣_٢٠١٣، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٨٤.

[٨] د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، الجبهة الوطنية التقدمية، ١٤ ايار ١٩٨٠، ملفة رقم س _١/ ١١٠٦؛ مصطفى طلاس، مرآة حياتي: العقد الثالث ١٩٦٨_١٩٧٨، مج٣، ط٧، دار طلاس، دمشق_٢٠٠٦، ص٥٤٢؛ صحيفة الأهرام، ع٣٠٧٦١، السنة ٩٧، القاهرة، ١ آذار ١٩٧١.

[9] قاسم الربداوي، حافظ الأسد والحرية، دار المقتبس، دمشق_١٩٩٨، ص٥٢.

[١٠] كمال ديب، تاريخ سوريّة المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١، ط٢، دار النهار، بيروت_٢٠١٢، ص٣٣٢.

[١١] حازم صاغية، البعث السوري تاريخ موجز، ط١، دار الساقي، بيروت_٢٠١٢، ص٧٠؛ ناصر بن محمد الزُمل، موسوعة أحداث القرن العشرين ١٩٨٨_٢٠٠٠، ط١، مج٨، ج٨، مكتبة العبيكان، الرياض_٢٠٠٥، ص٨٨.

[١٢] أعلن الاتحاد الاشتراكي العربي تأييده للحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ وساهم في تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية، وشارك في حكومة الأسد بإثنين من الوزراء هم: عبد المجيد منجوته، وفوزي الكيالي، ومثّلَ جمال الأتاسي حزب الاتحاد في القيادة المركزية للجبهة، فيما ترأس حسن عبد العظيم حزب الاتحاد في مجلس الشعب السوري، وأعلن أعضاء من حزب الاتحاد انسحابهم من الجبهة عام ١٩٧٣ بسبب الخلاف حول المادة الثامنة من الدستور السوري التي أشارت إلى أن حزب البعث يقود الدولة والمجتمع والجبهة الوطنية، وانشق بعض من أعضاء حزب الاتحاد ومنهم جمال الأتاسي الذي شكل حزباً معارضاً للجبهة الوطنية وهو (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي)، فيما تمسك فوزي الكيالي بالبقاء ضمن عضوية الجبهة الوطنية بذات الأسم لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي. للمزيد من التفاصيل يُنظر: عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤١٦؛ يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج١، ج٣، ص١٠٢_١٠٥.

[١٣] خالد بكداش: أحد أبرز زعماء الحركة الشيوعية السورية ولد عام ١٩١٢ بحي الهاجرين أحد أحياء دمشق، أنهى تعليمه الابتدائي والثانوي في دمشق وبدأ دراسته لنيل المحاماة لكنه انقطع عنها بسبب نشاطه السياسي، انضم عام ١٩٢٩ إلى الكتلة الوطنية، لكن ضعف نشاطها دفعه إلى الانضمام لصفوف الحزب الشيوعي السوري اللبناني عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٣٧ أصبح زعيم الحزب الشيوعي السوري اللبناني والأمين العام بعد فؤاد الشمالي، توفي عام ١٩٩٥م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، خالد بكداش، ١٥ تموز ١٩٧٥، ملفة رقم س_١ / ١٩٠٣.

[١٤] الوحدويين الاشتراكيين: أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، إذ تعود بدايات التأسيس إلى الانفصال عن الوحدة المصرية _السورية في ١ تشرين الأول عام ١٩٦١م، وكان أغلب قادتها ممن كانوا ينتسبون إلى حزب البعث، الذين تجمعوا لتدارس الوضع الناجم عن حركة الانفصال، فاتفقوا بالإجماع على رفض الانفصال لكونه خيانة لتطلعات الجماهير العربية في الوحدة، إذ كان من أهم أهداف الحزب: العمل على تعميق الوحدة، وتعميق مضامينها الاشتراكية، والعمل على تعزيز مكاسب الجماهير، انطلاقاً من كون الوحدة التي قامت بين كل من مصر_ وسورية كانت تمثل أماني الجماهير، باعتبارها مقدمة النضال العملي الواقعي لتحرير فلسطين. للمزيد من التفاصيل يُنظر: عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٣٨٨؛ يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج١، ج٣، ص٩٤_٩٦.

[١٥] المتتبع لحركة الاشتراكيين يجد انها تعرضت خلال تأريخها لعدة انشقاقات شأنها في ذلك شأن أغلب التنظيمات والأحزاب السياسية السورية، إذ شاركت حركة الاشتراكيين في تأسيس الجبهة الوطنية، وانشق عنها فيما بعد جناح يرأسه عبد الغني عياش الذي رفض الانضواء تحت مظلة الجبهة، وانضم العياش لاحقاً إلى التيار اليساري المعارض (التجمع الوطني الديمقراطي). للمزيد من التفاصيل يُنظر: عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤١٦.

[١٦] أكرم الحوراني: ولد في مدينة حماة عام ١٩١١، وانتسب أول مرة إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٣٦، وشارك في حرب عام ١٩٤٨م ضد الكيان الصهيوني، إضافة للانقلابات العسكرية الثلاث التي حدثت في سورية عام ١٩٤٩_١٩٥٣، ويُعد من مؤسسي الحزب العربي الاشتراكي عام ١٩٥١م، وعند سيطرة الشيشكلي على الحكم هرب مع ميشيل عفلق وصلاح البيطار إلى لبنان، وفي منفاهم عام ١٩٥٢ قرر الثلاثة دمج حزبي (البعث العربي) و(العربي الاشتراكي) ليصبح حزب البعث العربي الاشتراكي، توفي في عمان ١٩٩٦م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج١، مكتبة مدبولي، القاهرة_٢٠٠٠، ص٢_٧؛ يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج١، ج٣، ص٨_٩.

[١٧] عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٣١؛ دانيال نعمة، الحراك السياسي في سورية خلال نصف قرن ١٩٥٥_٢٠٠٤، تقديم يوسف الفيصل، ط١، دمشق_٢٠٠٦، ص٤٧١_٤٧٣.

[١٨] عبد الله فكري الخاني، الدبلوماسية السورية في عقدين ١٩٥٩_١٩٨٠، ط١، دار النفائس، بيروت_ ٢٠٠٤، ص٢٠٥_٢٠٦.

[١٩] مصطفى طلاس ، المصدر السابق، ص٥٤١؛ ناصيف نصار، تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ط٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت_٢٠١٧، ص٧٨.

[٢٠]عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٣٧؛ ص٤٥؛ دانيال نعمة، المصدر السابق، ص٣٨.

[٢١] يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج١، ج٣، ص١٢٩_١٣٠؛ دانيال نعمة، المصدر السابق، ٤٣٥.

[٢٢] اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة: وهو أحد المشاريع الوحدوية الذي وافقت عليه كل من مصر وليبيا وسورية في ١ أيلول عام ١٩٧١ في استفتاءات متزامنة على اتفاق الوحدة الذي توصل من خلاله رؤساء تلك الدول: حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، ومعمر القذافي رئيس الجمهورية الليبية، ومحمد أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المصرية، إلا أنّ تلك الوحدة لم يكتب لها النجاح ولم تدخل حيز التنفيذ بسبب الاختلاف بين الرؤساء الثلاثة حول اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني، التي تقتضي اعتراف مصر بالكيان الغاصب مقابل استعادة شبه جزيرة سيناء، وتطبيع العلاقات فيما بينهم. للمزيد من التفاصيل يُنظر: ذياب عبود حسين الفهداوي، دولة اتحاد الجمهورية العربية المتحدة(سوريا، مصر، ليبيا)١٩٧١ دستورها مؤسساتها موقف العراق منها، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، مج٣، ع٦، السنة الثالثة، جامعة سامراء، كلية الآداب، تشرين الأول ٢٠١٦، ص٢٦٢_٢٦٣.

[٢٣] عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٣٦؛ يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج١، ج٣، ص١٣١.

[٢٤] عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٣٨.

[٢٥] **المادة (١٦)** من النظام الأساسي للجبهة الوطنية التقدمية. يُنظر: المصدر نفسه، ص٤٣٩؛ قاسم الربداوي، المصدر السابق، ص٥٠.

[٢٦] تألفت الجبهة من الأعضاء: محمد زهير مشارفة نائب رئيس الجمهورية ونائباً لرئيس الجبهة، وعبدالحليم خدام نائب رئيس الجمهورية، ومحمود الأيوبي عضو القيادة القومية، وعبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث، وأحمد الأسعد الأمين

العام للحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، وصفوان القدسي الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، وفايز إسماعيل الأمين العام لحزب الوحدويين الاشتراكيين، سليمان قداح الأمين القطري المساعد لحزب البعث، والمهندس محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء، وعبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب، عبد الرؤوف الكسم عضو القيادة القطرية، ومصطفى العابد عضو اللجنة المركزية لحزب البعث ورئيس الاتحاد العام للفلاحين، ومحرم طيارة عضو المكتب السياسي لحزب الوحدويين الاشتراكيين، ودانيال نعمة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، وعبد العزيز عثمان عضو المكتب السياسي لحركة الاشتراكيين العرب، وسعيد حمادي عضو القيادة القطرية ورئيس اتحاد شبيبة الثورة، توفيق صالحة عضو القيادة القطرية، وعز الدين ناصر عضو القيادة القطرية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال. للمزيد ينظر: الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين، مطابع القيادة القطرية: منشورات حزب البعث، دمشق_١٩٩٥، ص١٤٢_١٤٣.

[٢٧] مصطفى طلاس، المصدر السابق، ص٥٤١_٥٤٢؛ قاسم الربداوي، المصدر السابق، ص٤٨.

[٢٨] يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج١، ج٣، ص١٣٣؛ عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٣٩.

[٢٩] يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج١، ج٣، ص١٣٣.

[٣٠] عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٣٩_٤٤٠؛ دانيال نعمة، المصدر السابق، ص٤٠.

[٣١] أشارت اللجنة الدستورية المشكلة في تقريرٍ لها اطلاعها على عدة دساتير منها: الدستور المصري، والدستور اللبناني، ودستور جمهورية المانيا الديمقراطية، ودستور الاتحاد السوفيتي، والدستور السوري لعام ١٩٥٠، وتألفت لجنة كتابة دستور ١٩٧٣م من عضوية: أدهم مصطفى، غسان شلهوب، حسن عبد العظيم، جورج صدقني، عصام النائب، أديب النحوي، محمود قدور، سعيد الخوري، موريس صليبي، محمود الزعبي، عثمان عدي، غازي ناصيف، جورجيت وردة، محمود عبد القادر، ريس فرحان الفياض، فتح الله علوش، عبدالله موصللي، مدني الخيمي، سميح فاخوري، مهدي حداد، وبدورها شكلت لجنة لصياغة الدستور من فهمي اليوسف، وغسان شلهوب، وسميح فاخوري، وغازي ناصيف، والخبير القانوني مظهر العنبري. للمزيد يُنظر: د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، مجلس الشعب، ٤ آذار ١٩٨١، ملفة رقم س _١/ ١١٠١.

[٣٢] زيدون زعبي، الدين والدولة بين التيارات الليبرالية والمحافظة السورية: قراءة في دساتير سورية ١٩٢٠_١٩٥٠_١٩٧٣، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠، ص٣٠.

[٣٣] مواد دستور عام ١٩٧٣ هي ذاتها مواد دستور ١٩٧١م مع إدخال بعض التعديلات والإضافات عليها لتتسجم مع واقع المرحلة الجديدة من النظام السياسي وتوجهات حافظ الأسد. للمزيد من التفاصيل يُنظر: يحيى سُليمان قسام، المصدر السابق، مج٢، ج١، ص٨٩؛ فائق حويجه، دولة القانون في الدستور السوري: قراءة في الدستور السوري الدائم وتجديده المطابق، مجلة تبيُّن للدراسات الفكريّة والثقافيّة، ع٤، مج ١، الدوحة، ٢٠١٣، ص٧٢.

[٣٤] مازن يوسف الصباغ، سجل الدستور السوري، ط١، دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق _٢٠١٠، ص٦٧٢_٧١٠.

[٣٥] نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري ١٨٣١_٢٠١١م، ط١، اطلس للنشر والترجمة، بيروت_٢٠١٥، ص٢٧٤؛ حازم صاغية، المصدر السابق، ص٧١.

[٣٦] نشوان الأتاسي، المصدر السابق، ص٢٧٤؛ بشير زين العابدين، المصدر السابق، ص٤٤٧.

[٣٧] هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث: عهد حافظ الأسد ١٩٧١_٢٠٠٠، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن_ ٢٠١٤، ص١٠٣؛ نشوان الأتاسي، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٣٨) عبد الاله بلقزيز وآخرون، المعارضون والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت_٢٠٠١، ص١٤٢.

(٣٩) الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين، المصدر السابق، ص١٤١؛ وزارة الإعلام، سورية التصحيح عشرون عاماً من البناء والعطاء، مج١، ج١، ط١، دمشق_١٩٩٠، ص١٤٠.

(٤٠) عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٤٠_٤٤١.

(٤١) المصدر نفسه، ص٤٤٢_٤٤٣.

(٤٢) المصدرنفسه، ص٤٤٣.

(٤٣) حسب أحكام القانون رقم ٢٥ الصادر في حزيران عام ١٩٧٢م. للمزيد من التفاصيل يُنظر: الجريدة الرسمية السورية، ع٢٥، ٢٨ حزيران ١٩٧٢م؛ عثمان هاشم، المصدر السابق، ص٤٤٤.

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق المنشورة:

أ: ملفات العالم العربي:

١. د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، الجبهة الوطنية التقدمية، ١٤ ايار ١٩٨٠، ملفة رقم س _١/ ١١٠٦.
٢. د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، سير وتراجم، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٧، ملفة رقم س _١/ ١٩٠٦.
٣. د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، خالد بكداش، ١٥ تموز ١٩٧٥، ملفة رقم س_١ / ١٩٠٣.
٤. د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، سير وتراجم، ٣٠ آب ١٩٧٨، ملفة رقم س ـ١/ ١٩٠١.
٥. د.ع.و، ملف العالم العربي، سورية، مجلس الشعب، ٤ آذار ١٩٨١، ملفة رقم س _١/ ١١٠١.

ثانياً: الكتب الوثائقية:

١. الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين، مطابع القيادة القطرية: منشورات حزب البعث، دمشق_١٩٩٥.
٢. وزارة الإعلام، سورية التصحيح عشرون عاماً من البناء والعطاء، مج١، ج١، ط١، دمشق_١٩٩٠.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. محمد الصاج، الأحزاب السياسية في سورية: دراسة تحليلية ونقدية لواقع العمل الحزبي مابين ١٩٧٣_٢٠١٣، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤.

رابعاً: المذكرات:

١. أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج١، مكتبة مدبولي، القاهرة_٢٠٠٠.

خامساً: المصادر باللغة العربية والمعربة:

١. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية ١٩١٨_٢٠٠٠ دراسة نقدية، ط١، دار الجابية، دمشق_٢٠٠٨.
٢. خالد محمد حسين، سورية المعاصرة ١٩٦٣_١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت_٢٠٢٠.
٣. دانيال نعمة، الحراك السياسي في سورية خلا نصف قرن ١٩٥٥_٢٠٠٤، تقديم يوسف الفيصل، ط١، دمشق_٢٠٠٦.
٤. عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضون والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت_٢٠٠١.
٥. عبد الله فكري الخاني، الدبلوماسية السورية في عقدين ١٩٥٩_١٩٨٠، ط١، دار النفائس، بيروت_٢٠٠٤.
٦. عبد الله حنا، صفحات من تأريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت_٢٠١٨.
٧. عثمان هاشم، الاحزاب السياسية في سورية: العلنية والسرية، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت_٢٠٠١.
٨. قاسم الربداوي، حافظ الأسد والحرية، دار المقتبس، دمشق_١٩٩٨.
٩. كمال ديب، تاريخ سوريّة المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١، ط٢، دار النهار، بيروت_٢٠١٢. حازم صاغية، البعث السوري تاريخ موجز، ط١، دار الساقي، بيروت_٢٠١٢.

١٠. مازن يوسف الصباغ، سجل الدستور السوري، ط١، دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق_٢٠١٠.
١١. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥م، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دمشق _١٩٥٥
١٢. محمد نذير سلمان، لماذا سوريا حرب وسلام خلال مائة عام ١٩١٨_٢٠١٨م، ج٢، دار رسلان، دمشق_٢٠١٨.
١٣. مصطفى طلاس، مرآة حياتي: العقد الثالث ١٩٦٨_١٩٧٨، مج٣، ط٧، دار طلاس، دمشق_٢٠٠٦.
١٤. ناصيف نصار، تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ط٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت_٢٠١٧.
١٥. نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري ١٨٣١_٢٠١١م، ط١، اطلس للنشر والترجمة، بيروت_٢٠١٥.
١٦. هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث: عهد حافظ الأسد ١٩٧١_٢٠٠٠، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن_ ٢٠١٤.

سادساً: البحوث والمقالات المنشورة:

١. زيدون زعبي، الدين والدولة بين التيارات الليبرالية والمحافظة السورية: قراءة في دساتير سورية ١٩٢٠_١٩٥٠_١٩٧٣، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠.

سابعاً: الصحف:

١. الجريدة الرسمية السورية، ع٢٥، ٢٨ حزيران ١٩٧٢م.
٢. صحيفة الأهرام، ع٣٠٧٦١، السنة ٩٧، القاهرة، ١ آذار ١٩٧١.

ثامناً: المجلات:

٢. ذياب عبود حسين الفهداوي، دولة اتحاد الجمهورية العربية المتحدة(سوريا، مصر، ليبيا)١٩٧١ دستورها مؤسساتها موقف العراق منها، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، مج٣، ع٦، السنة الثالثة، جامعة سامراء، كلية الآداب، تشرين الأول ٢٠١٦.
٣. فائق حويجه، دولة القانون في الدستور السوري: قراءة في الدستور السوري الدائم وتجديده المطابق، مجلة تبيُّن للدراسات الفكريّة والثقافيّة، ع٤، مج ١، الدوحة، ٢٠١٣.

تاسعاً: الموسوعات:

١. ناصر بن محمد الزُمل، موسوعة أحداث القرن العشرين ١٩٨٨_٢٠٠٠، ط١، مج٨، ج٨، مكتبة العبيكان، الرياض_٢٠٠٥.
٢. يحيى سُليمان قسام، موسوعة سوريا البُنية والبُناة ١٩١٨_٢٠٠٥، مج١، ج٣، ط١، دار المجد، دمشق_٢٠٠٧.